

No. 35574

**Finland
and
Oman**

**Agreement between the Government of the Republic of Finland and the Government of the Sultanate of Oman on the promotion and protection of investments.
Muscat, 27 September 1997**

Entry into force: 20 February 1999 by notification, in accordance with article 11

Authentic texts: Arabic, English and Finnish

Registration with the Secretariat of the United Nations: Finland, 30 March 1999

**Finlande
et
Oman**

**Accord entre le Gouvernement de la République de Finlande et le Gouvernement du Sultanat d'Oman relatif à la promotion et à la protection des investissements.
Mascate, 27 septembre 1997**

Entrée en vigueur : 20 février 1999 par notification, conformément à l'article 11

Textes authentiques : arabe, anglais et finnois

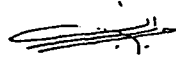
Enregistrement auprès du Secrétariat des Nations Unies : Finlande, 30 mars 1999

- ٨ -

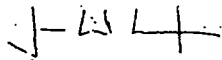
٢) فيما يتعلق بالإستثمارات التي تمت قبل التاريخ الذي يصبح فيه الإخطار بإنهاء هذه الإتفاقية نافذاً ، فإن المواد من (١) إلى (١٠) تظل سارية المفعول لمدة قدرها عشرون سنة إعتباراً من ذلك التاريخ .

وإشهاداً على ما تقدم فإن الموقعين أدناه والمفوضين قانوناً لهذا الغرض ، قاما بالتوقيع على هذه الإتفاقية .

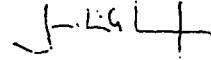
حررت في مسقط بتاريخ ١٩٩٧/٥/٢٧ م من نسختين أصليتين باللغات الفنلندية والعربية والإنجليزية ، ولكافة النصوص نفس الحجية القانونية . وفي حالة أي خلاف في تفسير أحكام هذه الإتفاقية يعتد بالنص الإنجليزي .



عن/حكومة سلطنة عمان



عن/حكومة جمهورية فنلندا



- ٧ -

٥) على هيئة التحكيم أن تحدد الإجراءات الخاصة بها وأن تقوم بإتخاذ قراراتها بأغلبية الاصوات . ويجب أن يتحمل كل طرف مصاريف العضو الذي يعينه ومصاريف تمثيله في إجراءات الدعوى ، على أن يتحمل الطرفان المتعاقدان مناصفة مصاريف الرئيس والمصاريف المتبقية . ومع ذلك يجوز أن تقرر هيئة التحكيم بأن يتحمل أحد الطرفين المتعاقدين نسبة أعلى من المصاريف . وتكون قرارات وأحكام هيئة التحكيم نهائية وملزمة للطرفين المتعاقدين .

المادة العاشرة

تطبيق الاتفاقية

١) لا تقيد هذه الاتفاقية بأي صورة من الصور الحقوق والمكاسب التي يتمتع بها المستثمر من الطرف المتعاقد الآخر بموجب قانون وطني أو دولي في إقليم الطرف المضيف للإستثمارات بالإضافة إلى الإتفاقية الحالية .

٢) تطبق هذه الإتفاقية على كافة الإستثمارات التي تمت قبل أو بعد بدء العمل بها ولكن لا تطبق على أي نزاع بشأن الإستثمار نشأ قبل العمل بها أو أي مطالبة تمت تسويتها قبل بدء العمل بهذه الإتفاقية .

المادة الحادية عشرة

الأحكام الختامية

١) يبدأ العمل بهذه الاتفاقية في اليوم الثلاثين الذي يلي اليوم الذي تقوم فيه حكومتا الطرفين المتعاقدين بإخطار بعضهما البعض باستيفاء المتطلبات القانونية والدستورية اللازمة لبدء العمل بهذه الاتفاقية .

٢) تظل هذه الإتفاقية سارية المفعول لمدة عشر سنوات وتستمر نافذة بعد ذلك لمدة مماثلة إلا إذا أخطر أحد الطرفين المتعاقدين الآخر كتابة برغبته بإنهاء الإتفاقية قبل إنقضاء فترة ١٢ شهراً على الأقل قبل موعد إنقضاءها .

- ٦ -

٤) لأغراض هذه المادة فإن أي شخص معنوي يكون منشأ تطبيقاً لتشريعات أحد الطرفين المتعاقدين وتكون غالبية الأسهم فيه قبل نشوء النزاع مملوكة بواسطة مستثمرين من الطرف المتعاقد الآخر ، يجب أن يعامل طبقاً لأحكام المادة ٢٥ (٢) (ب) من إتفاقية واشنطن المذكورة بإعتباره شخصاً معنوياً من الطرف المتعاقد الآخر .

٥) تكون التسوية بموجب هذه المادة نهائية وتنفذ وفقاً للقانون الوطني .

المادة التاسعة

تسوية المنازعات بين الطرفين المتعاقدين

١) المنازعات التي تنشأ بين الطرفين المتعاقدين بشأن تفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية يتم تسويتها عن طريق المفاوضات .

٢) إذا لم يمكن تسوية النزاع خلال ستة اشهر من تاريخ طلب المفاوضات يحال النزاع ، بناء على طلب أي من الطرفين المتعاقدين الى هيئة تحكيم .

٣) تشكل هيئة التحكيم من ثلاثة محكمين . وعلى كل من الطرفين المتعاقدين تعيين محكم واحد وذلك خلال شهرين من تاريخ إستلام أي من الطرفين المتعاقدين لإخطار كتابي بطلب التحكيم من الطرف المتعاقد الآخر . على أن يقوم هذان الحكمان خلال شهرين التاليين بإختيار محكم ثالث يكون من رعايا دولة ثالثة تربطها علاقات دبلوماسية مع الطرفين المتعاقدين . ويتم تعيين هذا الحكم الثالث من قبل الطرفين المتعاقدين كرئيس لهيئة التحكيم .

٤) إذا لم يتم تشكيل هيئة التحكيم خلال أربعة اشهر من تاريخ إستلام الإخطار الكتابي للتحكيم يجوز أن يقوم أي من الطرفين المتعاقدين ، إذا لم توجد أية إتفاقية أخرى بدعوة رئيس محكمة العدل الدولية لإجراء التعيينات اللازمة . وإذا كان رئيس محكمة العدل الدولية من رعايا أي من الطرفين المتعاقدين أو وجد ما يمنعه من مباشرة هذه المهمة تتم دعوة أقدم عضو في محكمة العدل الدولية على أن لا يكون من رعايا أي من الطرفين المتعاقدين لإجراء التعيينات اللازمة .

- 5 -

٢) يجب أن يتم التحويل بموجب الفقرة (١) من هذه المادة بدون تأخير وبعملة حرة قابلة للتحويل وبمصر الصرف السائد في السوق في تاريخ التحويل فيما يتعلق بالعمليات الفورية بالعملة المراد تحويلها .

المادة السابعة الطول

إذا قام أحد الطرفين المتعاقدين أو أي من أجهزته المعينة بالسداد بموجب تعويض أو ضمان قام بمنحه فيما يتعلق بأي استثمار في إقليم الطرف المتعاقد الآخر ، فإن على الطرف المضيف للإستثمارات أن يقر بإسناد كافة الحقوق والالتزامات الناشئة من هذا الإستثمار إلى الطرف المتعاقد الأول وأن يقر بأنه يحق للطرف المتعاقد وجهازه المعين ممارسة هذه الحقوق وتنفيذ هذه المطالبات بحكم الطول وبتففس الدرجة كالمستثمر الأصلي

المادة الثامنة تسوية منازعات الإستثمار

١) أي نزاع بشأن الإستثمار ينشأ بين أحد الطرفين المتعاقدين والمستثمر من الطرف المتعاقد الآخر تتم تسويته ودياً ما أمكن .

٢) إذا لم يمكن تسوية النزاع خلال ستة أشهر من تاريخ طلب تسويته ودياً فإنه يجوز أن يقوم المستثمر بإحالة النزاع للتسوية النهائية بموجب القواعد التي تنص عليها إتفاقية تسوية منازعات الإستثمار بين الدول ورعايا الدول الأخرى والمطروحة للتوقيع في واشنطن بتاريخ ١٨ مارس ١٩٦٥ .

٣) إذا لم يتم تطبيق القواعد المشار إليها في الفقرة (٢) من هذه المادة يمكن إحالة النزاع إلى هيئة تحكيم يتم تشكيلها لكل حالة على حدة بموجب قواعد التحكيم الخاصة بلجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي .

- ٤ -

٢) يتم حساب القيمة السوقية بعملة حرة قابلة للتحويل وبسعر الصرف السائد في السوق في الوقت المشار إليه في الفقرة (١) من هذه المادة ويجب أن يتضمن التعويض فائدة تحسب بسعر الفائدة بين البنوك في لندن (LIBOR) من تاريخ نزاع الملكية حتى تاريخ السداد .

المادة الخامسة تعويض الخسائر

١) أي مستثمر من أحد الطرفين المتعاقدين تتعرض إستثماراته للخسائر في إقليم الطرف المضيف للإستثمارات نتيجة للحرب أو النزاع المسلح أو الإضطرابات المدنية أو إعلان حالة الطوارئ القومية أو التمرد أو الشغب أو العصيان أو الأحداث المماثلة يجب أن يمنحه الطرف المضيف للإستثمارات المعاملة الأكثر أفضلية التي يمنحها لمستثمريه أو للمستثمرين من أي دولة ثالثة وذلك فيما يتعلق برد الحقوق والتعويض أو غيره من التسويات .

٢) أي مستثمر من أحد الطرفين المتعاقدين تتعرض إستثماراته للخسائر في أي من الحالات المشار إليها في الفقرة (١) من هذه المادة نتيجة مصادرة أو إتلاف إستثماراته أو جزء منها بواسطة قوات أو سلطات الطرف المضيف للإستثمارات يجب أن ترد حقوقه بشكل فوري وكاف .

المادة السادسة تحويل المدفوعات

١) فيما يتعلق بالإستثمارات التي تنفذ طبقاً لهذه الإتفاقية فإن على الطرف المضيف للإستثمارات أن يسمح بالتحويل غير المقيد للمدفوعات المتعلقة بالإستثمارات إلى داخل أو خارج الإقليم .
ويشمل التحويل ضمن أمور أخرى رأس المال الاصيلي أو حصيلة تصفية الإستثمار، والمائدات ، والمدفوعات بموجب إتفاقية قرض ، ومكاسب الموظفين الذين يتم توظيفهم من الخارج ولم تصرف ، والمدفوعات الناشئة من تسوية المنازعات والتعويضات بموجب المادة (٤) والمادة (٥) من هذه الإتفاقية .

- ٣ -

المادة الثالثة

الأحكام الخاصة بالدولة الأكثر رعاية

١) يمنع كل من الطرفين المتعاقدين في إقليمه إستثمارات المستثمرين من الطرف المتعاقد الاخر المعاملة التي لا تقل افضلية عن تلك التي يمنحها إستثمارات المستثمرين من أية دولة ثالثة .

٢) يمنع كل من الطرفين المتعاقدين في إقليمه للمستثمرين من الطرف المتعاقد الاخر المعاملة التي لا تقل افضلية عن تلك التي يمنحها للمستثمرين من أية دولة ثالثة وذلك فيما يتعلق بإدارة وصيانة وإستعمال وإستغلال أو التصرف في إستثماراتهم بجانب الأنشطة التي ترتبط بالإستثمارات .

٣) لا تطبق المعاملة المذكورة أعلاه بالنسبة لأي ميزة تمنح للمستثمرين من دولة ثالثة بواسطة أي من الطرفين المتعاقدين وذلك على أساس عضوية ذلك الطرف المتعاقد في إتحاد جمركي ، سوق مشتركة ، منطقة تجارة حرة ، إتفاقيات إقتصادية إقليمية ، أو أي إتفاقية أو ترتيبات دولية تتعلق كنياً أو أساساً بالضرائب أو تسهيل تجارة الحدود .

المادة الرابعة

نزوح الملكية

١) لا تخضع إستثمارات المستثمرين من أي الطرفين المتعاقدين للتأميم أو المصادرة أو أي إجراءات مماثلة لها نفس أثر التأميم أو المصادرة (ويشار إليها فيما يلي بنزوح الملكية) وذلك في إقليم الطرف الآخر إلا إذا تم ذلك للمصلحة العامة. ويتم نزوح الملكية بموجب القانون وعلى أساس غير تمييزي على أن يكون ذلك مصحوباً بأحكام محددة للسداد الفوري للتعويض الكافي والفعال . على أن يعادل هذا التعويض القيمة السوقية للإستثمارات التي تم نزوح ملكيتها مباشرة قبل نزوح الملكية أو قبل أن يصبح نزوح الملكية معروفاً لدى الجمهور بالصورة التي تؤثر على قيمة الإستثمارات .

- ٢ -

٢) تعبير «عائدات» يقصد به الأموال المتحصلة من الإستثمار وتشمل على سبيل المثال وليس الحصر . الأرباح أو المكاسب الرأسمالية أو مدفوعات الأتاوات أو غيرها من الدخل الجاري .

٣) تعبير مستثمر يقصد به :-

أ- أي شخص طبيعي يكون مواطناً لأي من الطرفين المتعاقدين طبقاً لقوانينه ولوائحه .

ب- أي شخص معنوي يكون مركزه في إقليم أي من الطرفين المتعاقدين أو في أية دولة ثالثة يكون فيها لأي مستثمر من أي من الطرفين المتعاقدين مصلحة غالبية .

٤) تعبير «إقليم» يقصد به الأراضي والمناطق البحرية وقاع البحار والمناطق الواقعة تحتها والتي يمارس عليها الطرف المتعاقد حقوق السيادة أو الولاية طبقاً للقانون الدولي .

المادة الثانية

تشجيع وحماية الاستثمارات

١) على الطرف المضيف للإستثمارات أن يقوم بتشجيع الإستثمارات من الطرف المتعاقد الآخر وأن يقبل هذه الإستثمارات طبقاً لقوانينه ولوائحه .

٢) على الطرف المضيف للإستثمارات أن يضمن في كل وقت المعاملة العادلة والمنصفة لإستثمارات الطرف المتعاقد الآخر وأن لا ينتقص من إدارة وصيانة واستعمال واستغلال هذه الإستثمارات أو التصرف فيها وذلك من خلال إجراءات غير معقولة أو تمييزية .

اتفاقية بين حكومة جمهورية فنلندا وحكومة سلطنة عمان
لتشجيع وحماية الإستثمارات

ان حكومة جمهورية فنلندا وحكومة سلطنة عمان (ويشار إليهما فيما يلي بالطرفين المتعاقدين) ، رغبة منهما في تكثيف التعاون الاقتصادي بما يخدم المصلحة المشتركة لنيلدين وتهيئة الظروف العادلة والمنصفة لإستثمارات المستثمرين من احد الطرفين المتعاقدين في إقليم الطرف المتعاقد الآخر ، واعترافا منهما بان تشجيع وحماية الإستثمارات تدعم توسيع العلاقات الاقتصادية بين الطرفين المتعاقدين وتؤدي الى تشجيع المبادرات الإستثمارية . فقد إتفقتا على ما يلي :

المادة الاولى

تعريفات

لأغراض هذه الاتفاقية :

- ١) تعبيره إستثمار ، يقصد به أي نوع من الأصول التي يؤسسها أو يحوّزها أي مستثمر من أحد الطرفين المتعاقدين في إقليم الطرف المتعاقد الآخر (الطرف المضيف) طبقاً لقوانين ولوائح الطرف المضيف وهي تشمل على سبيل المثال وليس الحصر :-
- أ - الملكية المنقولة وغير المنقولة كذلك أي حقوق عينية أخرى مثل الرهن ، الامتياز ، الأختصاص والإيجار .
- ب - الأسهم والمشاركة الأخرى في المشروعات .
- ج - المطالبات أو الحقوق لأي اداء له قيمة إقتصادية .
- د - حقوق الملكية الفكرية أو الصناعية مثل براءات الإختراع ، حقوق النشر والتأليف ، التصاميم الصناعية ، الاسماء التجارية ، المعرفة الفنية والشهرة التجارية .
- هـ - الحقوق أو التصاريح بما فيها إمتيازات التنقيب أو إستكشاف أو إستخراج أو إستغلال الموارد الطبيعية .
- و - العائدات .
- أي تعديل في الشكل الذي تم فيه إستثمار الأصول لا يثر على صفتها كإستثمارات .

[ENGLISH TEXT — TEXTE ANGLAIS]

AGREEMENT BETWEEN THE GOVERNMENT OF THE REPUBLIC OF FINLAND AND THE GOVERNMENT OF THE SULTANATE OF OMAN ON THE PROMOTION AND PROTECTION OF INVESTMENTS

The Government of the Republic of Finland and the Government of the Sultanate of Oman (hereinafter referred to as the Contracting Parties),

Desiring to intensify economic cooperation to the mutual benefit of both countries and to maintain fair and equitable conditions for investments by investors of one Contracting Party in the territory of the other Contracting Party,

Recognising that the promotion and protection of such investments favour the expansion of economic relations between the two Contracting Parties and stimulate investment initiatives, Have agreed as follows:

Article 1. Definitions

For the purpose of this Agreement:

1) The term "Investment" means any kind of asset, established or acquired by an investor of one Contracting Party in the territory of the other Contracting Party (host Party), in accordance with the laws and regulations of the host Party. and includes particularly, though not exclusively:

- a) Movable and immovable property as well as any other property rights such as mortgages, liens, pledges and leases;
- b) Shares and other participation in enterprises;
- c) Claims or rights to performances having an economic value;
- d) Intellectual or industrial property rights, such as patents, copyrights, industrial designs, business names, know-how and goodwill;
- e) Rights or permits, including concessions to search for, cultivate, extract or exploit natural resources;
- f) Returns.

A change in the form in which assets are invested does not affect their character as investment.

2) The term "Returns" means the amounts yielded by an investment and particularly, though not exclusively, royalty payments or other current income.

3) The term "Investor" means:

- a) Any natural person who is a citizen of either Contracting Party in accordance with its laws and regulations; and
- b) Any legal person having its seat in the territory of either Contracting Party, or in a third country with a predominant interest of an investor of either Contracting Party.

4) The term "Territory" means the land and sea area, including seabed and subsoil, over which the Contracting Party exercises, in accordance with international law, sovereign rights or jurisdiction.

Article 2. Promotion and Protection of Investments

1) The host Party shall promote investments from the other Contracting Party and shall admit such investments in accordance with its laws and regulations.

2) The host Party shall at all times ensure fair and equitable treatment of investments from the other Contracting Party and shall not impair the management, maintenance, use, enjoyment or disposal thereof through unreasonable or discriminatory measures.

Article 3. Most Favoured Nation Provisions

1) Each Contracting Party shall in its territory accord investments of investors of the other Contracting Party treatment not less favourable than that which it accords to investments of investors of any third state.

2) Each Contracting Party shall in its territory accord to investors of the other Contracting Party, as regards management, maintenance, use, enjoyment or disposal of their investments as well as other activities connected with investments, treatment not less favourable than that which it accords to investors of any third state.

3) The treatment mentioned above shall not apply to any advantage accorded to investors of a third state by either Contracting Party based on the membership of that Contracting Party in a customs union, common market, free trade zone, regional economic agreement, or any international agreement or arrangement relating wholly or mainly to taxation, or for facilitation of border trade.

Article 4. Expropriation

1) Investments of investors of either Contracting Party shall not be nationalised, expropriated or subjected to measures having effect equivalent to nationalisation or expropriation (hereinafter referred to as "expropriation") in the territory of the other Contracting Party except for a public interest. The expropriation shall be carried out under due process of law, on a non-discriminatory basis and shall be accompanied by provisions for the payment of prompt, adequate and effective compensation. Such compensation shall amount to the fair market value of the investment expropriated immediately before the expropriation or the impending expropriation became public knowledge in such a way as to affect the value of the investment.

2) The fair market value shall be calculated in a freely convertible currency at the market rate of exchange at the moment referred to in paragraph (1) of this Article. Compensation shall also include interest at the London Interbank Offered Rate (Libor) from the date of expropriation until the date of payment.

Article 5. Compensation for Losses

1) An investor of the Contracting Party whose investments incur losses in the territory of the host Party owing to war, armed conflict, civil disturbances, a state of national emergency, revolt, riot or similar event, shall be accorded by the host Party treatment, as regards restitution, indemnification, compensation or other settlement, which is the most favourable of that which the host Party accords to its own investors or investors of any third state.

2) An investor of the Contracting Party whose investments in any of the situations referred to in paragraph (1) of this Article, experience losses resulting from requisitioning or destruction of its investment or a part thereof, by forces or authorities of the host Party, shall be accorded prompt, adequate and effective restitution.

Article 6. Transfer of Payments

1) The host Party shall allow, with respect to investments under this Agreement, the unrestricted transfer of payments in connection with investments into and out of its territory. The free transfer shall include, inter alia, the initial capital or the proceeds from the liquidation of the investment,

returns, payments pursuant to a loan agreement, unspent earnings of personnel engaged from abroad, payments arising out of the settlement of a dispute and compensation under Article 4 and 5 of this Agreement.

2) Transfer under paragraph (1) of this Article shall be effected without delay and in a freely convertible currency at the prevailing market rate of exchange on the date of transfer with respect to spot transactions in the currency to be transferred.

Article 7. Subrogation

Where the Contracting Party or its designated agency makes a payment under an indemnity or guarantee it has accorded in respect of an investment in the territory of the other Contracting Party, the host Party shall recognize the assignment to the former Contracting Party of all the rights and claims resulting from such an investment, and shall recognize that the Contracting Party or its designated agency is entitled to exercise such rights and enforce such claims by virtue of subrogation, to the same extent as the original investor.

Article 8. Settlement of Investment Disputes

1) Any dispute concerning an investment between one Contracting Party and an investor of the other Contracting Party shall, if possible, be settled amicably.

2) If such a dispute has not thus been settled within six months from the date at which amicable settlement was requested, the investor may submit the dispute to final settlement under the rules established by the Convention on the Settlement of Investment Disputes between States and Nationals of other States, opened for signature at Washington 18 March 1965.

3) If the rules referred to in paragraph (2) of this Article should not apply, the dispute can be submitted to an arbitration tribunal to be constituted for each individual case under the Arbitration Rules of the United Nations Commission on International Trade Law (UNCITRAL).

4) For the purpose of this Article, any legal person which is constituted in accordance with the

legislation of one Contracting Party and in which before a dispute arises the majority of shares are owned by investors of the other Contracting Party shall be treated, in accordance with Article 25 (2) (b) of the said Washington Convention, as a legal person of the other Contracting Party.

5) The settlement under this Article shall be final and executed in accordance with the national law.

Article 9. Settlement of Disputes between Contracting Parties

1) Disputes between the Contracting Parties concerning the interpretation or application of this Agreement should be settled through negotiations.

2) If such a dispute has not thus been settled within six months from the date at which negotiations were requested, it shall, upon request of either Contracting Party, be submitted to an arbitration tribunal.

3) Such tribunal shall consist of three arbitrators. Within two months from the date on which either Contracting Party receives the written notice requesting arbitration from the other Contracting Party, each Contracting Party shall appoint one arbitrator. Those two arbitrators shall, within the subsequent two months, together select a third arbitrator who is a national of a third state which maintains diplomatic relations with both Contracting Parties. The third arbitrator shall be appointed by the two Contracting Parties as Chairman of the arbitral tribunal.

4) If the arbitral tribunal has not been constituted within four months from the date of the receipt of the written notice for arbitration, either Contracting Party may, in the absence of any other agreement, invite the President of the International Court of Justice to make the necessary

appointments. If the President is a national of either Contracting Party or is otherwise prevented from discharging the said function, the next most senior member of the International Court of Justice who is not a national of either Contracting Party shall be invited to make the necessary appointments.

5) The arbitration tribunal shall determine its own procedures and take its decisions by a majority of votes. Each Contracting Party shall bear the cost of its own member and its own representation in the arbitration proceedings; the cost of the Chairman and the remaining costs shall be borne in equal parts by the Contracting Parties. The tribunal may, however, in its decision direct that a higher proportion of costs be borne by one of the two Contracting Parties. The decisions and awards of the arbitration tribunal shall be final and binding on both Contracting Parties.

Article 10. Application of the Agreement

1) This Agreement shall in no way restrict the rights and benefits which an investor of other Contracting Party in addition to the present Agreement enjoys under national or international law in the territory of the host Party.

2) This Agreement shall apply to all investments, whether made before or after its entry into force, but shall not apply to any dispute concerning an investment which arose or any such claim which was settled before its entry into force.

Article 11. Final Clauses

1) This Agreement shall enter into force on the thirtieth day which follows the day on which the Governments of the Contracting Parties have notified each other that their legal and constitutional requirements for the entry into force of this Agreement have been fulfilled.

2) This Agreement shall remain in force for a period of ten years and shall continue to remain in force thereafter for similar periods unless either Contracting Party notifies the other Contracting Party of its decision in writing to terminate this Agreement at least twelve months before its expiration.

3) In respect of investments made prior to the date when the notice of termination of this

Agreement becomes effective, the provisions of Article 1 to 10 shall remain in force for a further period of twenty years from that date.

In witness whereof the undersigned, duly authorized to this effect, have signed this Agreement.

Done at Muscat on 27 September 1997 in two originals in the Finnish, Arabic and English languages, the three texts being equally authentic. In case of any divergence in the interpretation of the provisions of this Agreement the English text shall prevail.

For the Government of the Republic of Finland:

JAN-ERIK ENESTAM

For the Government of the Sultanate of Oman:

AHMED BIN ABDUL NABI MAKKI

[FINNISH TEXT — TEXTE FINNOIS]

SOPIMUS

SUOMEN TASAVALLAN HALLITUKSEN JA OMANIN SULTTAANIKUNNAN HALLITUKSEN VÄLILLÄ SJOITUSTEN EDISTÄMISESTÄ JA SUOJAAMISESTA

Suomen tasavallan hallitus ja Omanin sulttaanikunnan hallitus (joita jäljempänä kutsutaan sopimuspuoliksi),

haluten tehostaa taloudellista yhteistyötä molempien maiden yhteiseksi hyödyksi ja ylläpitää oikeudenmukaisia ja tasapuolista edellytyksiä sopimuspuolen sijoittajien sijoituksille toisen sopimuspuolen alueella,

tiedostaen, että sellaisten sijoitusten edistäminen ja suojaaminen edistää sopimuspuolten välisten taloudellisten suhteiden laajentamista ja kannustaa sijoitusaloitteita,

ovat sopineet seuraavaa:

I artikla

Määritelmät

Tässä sopimuksessa,

1. Käsite "sijoitus" tarkoittaa kaikenlaista varallisuutta, jonka sopimuspuolen sijoittaja on perustanut tai hankkinut toisen sopimuspuolen (isäntäosapuolen) alueella isäntäosapuolen lakien ja määräysten mukaisesti, ja siihen kuuluu erityisesti mutta ei ainoastaan:

- a) kiinteä ja irtain omaisuus sekä muut omistusoikeudet kuten kiinnitykset, pantti- ja pidätysoikeudet ja vuokrattu omaisuus,
- b) osakkeet ja muut osuudet yhtiöissä,
- c) vaateet tai oikeudet suoritukseen, jolla on taloudellista arvoa,
- d) oikeudet henkiseen ja teolliseen omaisuuteen, kuten patentit, tekijänoikeudet, teollinen muotoilu, toiminimet, osaaminen ja goodwill.

e) oikeudet ja luvat, mukaanlukien toimi-
luvut etsiä, viljellä, louhia tai hyödyntää
luonnonvaroja, ja

f) tuotot.

Muutokset siinä muodossa, jossa varalli-
suus on sijoitettu, eivät muuta niiden luon-
netta sijoituksena.

2. Käsite "tuotto" tarkoittaa sijoituksen
tuottamaa rahamäärää ja erityisesti, mutta ei
pelkästään, rojalteja tai muita juoksevia tulo-
ja.

3. Käsite "sijoittaja" tarkoittaa:

a) luonnollista henkilöä, joka on sopimus-
puolen kansalainen sen lakien ja määräysten
mukaisesti, ja

b) oikeushenkilöä, jonka toimipaikka on
sopimuspuolen alueella tai kolmannessa
maassa ja jonka suhteen toisen sopimuspuo-
len sijoittajalla on määräysvalta.

4. Käsite "alue" tarkoittaa maa- ja meri-
aluetta, mukaanlukien merenpohjan ja
mannerjalustan, joihin näiden sopimuspuo-
lella on kansainvälisen oikeuden mukaan
täysivaltaiset oikeudet tai tuomiovalta.

2 artikla

Sijoitusten edistäminen jo suojoaminen

1. Isäntäosapuoli edistää sijoituksia toisen
sopimuspuolen taholta ja sallii sellaiset sijoit-
ukset lakiansa ja määräystensä mukaisesti.

2. Isäntäosapuoli takaa aina sijoituksille
toisen sopimuspuolen taholta oikeudenmu-
kaisen ja tasapuolisen kohtelun eikä häiritse
kohtuuttomilla tai syrjivillä toimenpiteillä
sellaisten sijoitusten johtamista, ylläpitoa,
käyttöä, hyödyntämistä tai luovutusta.

3 artikla

Suosituimman maan sääntö

1. Sopimuspuolet myöntävät alueellaan
toisen sopimuspuolen sijoittajien sijoituksille
kohtelun, joka ei saa olla vähemmän suo-
siollinen kuin se kohtelu, jonka ne myöntä-
vät jonkin kolmannen valtion sijoittajan si-
joituksille.

2. Sopimuspuolet myöntävät alueellaan
toisen sopimuspuolen sijoittajille niiden si-
joitusten tai niihin liittyvän toiminnan suh-
teen johtamisen, ylläpidon, käytön, hyödyn-
tämisen tai myynnin osalta kohtelun, joka ei
saa olla vähemmän suosiollinen kuin se koh-

telu, jonka ne myöntävät jonkin kolmannen valtion sijoittajalle.

3. Edellä tarkoitettu kohtelu ei tarkoita sitä, että sopimuspuoli olisi velvoitettu myöntämään toisen sopimuspuolen sijoittajille etuja, jotka sopimuspuoli myöntää kolmannen valtion sijoittajille sillä perusteella, että se on osapuolena tulliunionissa, yhteismarkkinoissa, vapaakauppa-alueessa, alueellisessa taloudellisessa sopimuksessa tai kansainvälisessä kokonaan tai osittain verotukseen taikka rajakaupan edistämiseen liittyvässä sopimuksessa tai järjestelyssä.

4 artikla

Pakkolunastus

1. Sopimuspuolen sijoittajien sijoituksia toisen sopimuspuolen alueella ei saa kansallistaa, pakkolunastaa tai niihin kohdistaa toimenpiteitä, joilla on kansallistamista tai pakkolunastamista vastaava vaikutus (joita jäljempänä kutsutaan "pakkolunastukseksi"), paitsi yleisen edun vuoksi. Pakkolunastus on toimitettava asianmukaisia laillisia muotoja noudattaen, syrjimättömyyden pohjalta ja siihen tulee liittyä määräykset välittömien, asianmukaisten ja tosiasiallisten korvausten suorittamisesta. Tällaisen korvauksen tulee vastata pakkolunastetun sijoituksen oikeudenmukaista markkina-arvoa välittömästi ennen pakkolunastusta tai ennen kuin odotettavissa oleva pakkolunastus tuli yleiseen tietoisuuteen sijoituksen arvoon vaikuttavalla tavalla.

2. Oikeudenmukainen markkina-arvo määritetään vapaasti vaihdettavassa valuutassa tämän artiklan 1 kohdassa tarkoitetun ajankohdan vaihtokurssiin. Korvaukseen tulee myös sisältyä Lontoon pankkienvälisen tarjoukseen (Libor) mukaan laskettava korko pakkolunastuspäivästä maksupäivään.

5 artikla

Menetyksen korvaaminen

1. Sopimuspuolen sijoittaja, jonka sijoituksille isäntäosapuolen alueella aiheutuu menetyksiä sodasta, aseellisesta seikkauksesta, sisäisistä levottomuuksista, kansallisesta häätälästä, mellakasta, kansannoususta tai vastaavasta tapahtumasta, on oikeutettu saamaan isäntäosapuolelta ennalleen palauttamisen,

vahingonkorvauksen, hyvityksen tai muun järjestelyn osalta sellaisen kohtelun, joka vastaa isäntäosapuolen omille sijoittajilleen tai kolmansien maiden sijoittajille myöntämää suosiollisinta kohtelua.

2. Sopimuspuolen sijoittaja, jonka sijoituksille aiheutuu tämän artiklan 1 kohdassa tarkoitetuissa tilanteissa menetyksiä isäntäosapuolen viranomaisten tai asevoimien suorittamasta sijoituksen pakko-otosta tai tuhoamisesta kokonaan tai osittain, myönnetään välitön, asianmukainen ja tosiasiallinen korvaus.

6 artikla

Maksujen siirto

1. Isäntäosapuoli sallii tässä sopimuksessa tarkoitettuihin sijoituksiin liittyvien maksujen rajoittamattomat siirrot alueelleen ja alueeltaan. Siirtovapauteen kuuluu muun muassa alkuperäinen pääoma tai sijoituksen lopettamisesta syntyneet saatavat, tuotot, velkasitoumuksen mukaiset maksut, ulkomailta palkatun henkilöstön käyttämättömät ansiot, sijoitusta koskevan riidan ratkaisusta johtuvat maksut sekä tämän sopimuksen 4 ja 5 artikloissa tarkoitettut korvaukset.

2. Tämän artiklan 1 kohdassa tarkoitettut siirrot suoritetaan viipymättä vapaasti vaihdettavassa valuutassa siirtopäivänä vallitsevaan välittömien suoritusten markkinakursiin.

7 artikla

Sijaantulo

Jos sopimuspuoli tai sen valtuuttama laitos suorittaa maksun vakuutuksen tai takauksen perusteella, jonka se on myöntänyt toisen sopimuspuolen alueella olevan sijoituksen osalta, isäntäosapuoli tunnustaa sijoituksesta johtuvien oikeuksien tai etuuksien siirtymisen edelliselle sopimuspuolelle ja tunnustaa, että sopimuspuoli tai sen valtuuttama laitos on oikeutettu käyttämään sellaisia oikeuksia ja saattamaan voimaan sellaisia vaatimuksia sijaantulon nojalla samassa laajuudessa kuin alkuperäinen sijoittaja.

8 artikla

Sijoituksia koskevat riidat

1. Sopimuspuolen ja toisen sopimuspuolen sijoittajan väliset sijoitusta koskevat riidat on, mikäli mahdollista, ratkaistava sovinnollisesti.

2. Mikäli riitaa ei siten saada ratkaistua kuuden kuukauden kuluessa siitä päivästä, jolloin sovinnollista ratkaisua vaadittiin, sijoittaja voi alistaa riidan lopullisesti ratkaistavaksi valtioiden ja toisten valtioiden kansalaisten välisten sijoituksia koskevien riitaisien ratkaisemisesta Washingtonissa 18 päivänä maaliskuuta 1965 allekirjoitettavaksi avatun yleissopimuksen sääntöjen perusteella.

3. Jos tämän artiklan 2 kohdassa mainitut säännöt eivät ole sovellettavissa, riita voidaan alistaa välimiesoikeudelle, joka asetetaan kutakin yksittäistapausta varten Yhdistyneiden Kansakuntien kansainvälisen kauppaoikeuden komitean (UNCTRAL) välimiesmenettelysääntöjen mukaisesti.

4. Tässä artiklassa tarkoitetuissa tapauksissa oikeushenkilö, joka on muodostettu sopimuspuolen lainsäädännön mukaisesti ja jonka osakkeista ennen riidan syntymistä enemmistöön ovat omistaneet toisen sopimuspuolen sijoittajat, on sitä kohdeltava sanotun Washingtonin yleissopimuksen 25 artiklan 2 b-kohdan tarkoitamana toisen sopimuspuolen oikeushenkilönä.

5. Tämän artiklan mukainen ratkaisu on lopullinen ja se pannaan täytäntöön kansallisen lain mukaisesti.

9 artikla

Sopimuspuolten väliset riidat

1. Sopimuspuolten väliset riidat tämän sopimuksen tulkinnasta tai soveltamisesta tulisi ratkaista neuvotteluilla.

2. Mikäli riitaa ei siten saada ratkaistua kuuden kuukauden kuluessa siitä päivästä, jolloin tällaisia neuvotteluja vaadittiin, on riita jommankumman sopimuspuolen vaatimuksesta alistettava välimiesoikeudelle.

3. Välimiesoikeus muodostuu kolmesta välimiehestä. Kumpikin sopimuspuoli nimittää yhden jäsenen kahden kuukauden kuluessa siitä päivästä lukien, jolloin sopimuspuoli

3 490508H/8

on vastaanottanut toiselta sopimuspuolelta kirjallisen vaatimuksen välimiesmenettelystä. Nämä kaksi jäsentä valitsevat yhdessä, seuraavien kahden kuukauden kuluessa, kolmannen jäsenen kolmannesta maasta, jonka kanssa molemmilla sopimuspuolilla on diplomaattisuhteet. Sopimuspuolet nimittävät kolmannen jäsenen välimiesoikeuden puheenjohtajaksi.

4. Jos välimiesoikeutta ei ole muodostettu neljän kuukauden kuluessa välimiesoikeutta koskevan kirjallisen vaatimuksen vastaanottamisesta, kumpikin sopimuspuoli voi, muun asiaan vaikuttavan sopimuksen puuttuessa, pyytää Kansainvälisen tuomioistuimen presidenttiä suorittamaan tarvittavat nimitykset. Jos presidentti on jommankumman sopimuspuolen kansalainen tai muuten on estynyt suorittamasta tätä tehtävää, pyydetään tuomioistuimen virkaiältään vanhinta tuomaria, joka ei ole kummankaan sopimuspuolen kansalainen, suorittamaan tarvittavat nimitykset.

5. Välimiesoikeus päättää omista menettelytavoistaan ja tekee päätöksensä äänten enemmistöllä. Kumpikin sopimuspuoli vastaa nimittämänsä jäsenen kustannuksista sekä edustautumisestaan välimiesmenettelyssä; puheenjohtajan kustannuksista ynnä kaikista muista kustannuksista vastaavat sopimuspuolet yhtä suurin osuuksin. Välimiesoikeus voi kuitenkin päätöksessään määrätä toisen sopimuspuolen vastattavaksi suuremman osuuden. Välimiesoikeuden päätökset ja tuomiot ovat lopullisia ja sopimuspuolia sitovia.

10 artikla

Sopimuksen soveltaminen

1. Tämä sopimus ei millään tavoin rajoita niitä oikeuksia ja etuja, joista sopimuspuolen sijoittaja tämän sopimuksen lisäksi nauttii isäntäosapuolen alueella kansallisen lain tai kansainvälisen oikeuden nojalla.

2. Tätä sopimusta sovelletaan kaikkiin sekä ennen tämän sopimuksen voimaantuloa että sen jälkeen tehtyihin sijoituksiin, mutta ei sijoitusta koskeviin riitoihin, jotka ovat syntyneet, tai vaateisiin, jotka on selvitetty ennen sopimuksen voimaantuloa.

11 artikla

Loppumääräykset

1. Tämä sopimus tulee voimaan kolmantenäkymmenentenä päivänä sen päivän jälkeen, jolloin sopimuspuolten hallitukset ovat toisilleen ilmoittaneet, että niiden lailliset ja perustusiälliset edellytykset tämän sopimuksen voimaantulolle on täytetty.

2. Tämä sopimus on voimassa kymmenen vuotta ja on sen jälkeen voimassa vastaavan ajan kerrallaan, ellei jompikumpi sopimuspuoli kirjallisesti vähintään kaksitoista kuukautta ennen voimassaolon päättymistä ilmoita toiselle sopimuspuolelle päätöksestään irtisanoa tämä sopimus.

3. Niiden sijoitusten osalta, jotka on tehty ennen sitä päivää, jolloin tämän sopimuksen irtisanomisilmoitus tuli voimaan, 1—10 artiklojen määräykset ovat voimassa vielä kaksikymmentä vuotta tuosta päivästä lukien.

Tämän vakuudeksi allemerkityt, siihen asianmukaisesti valtuutettuina, ovat allekirjoittaneet tämän sopimuksen.

Tehty Muscatissa 27 päivänä syyskuuta 1997 kahtena suomen-, arabian- ja englanninkielisenä alkuperäiskappaleena kaikkien kolmen tekstin ollessa yhtä todistusvoimaiset. Tämän sopimuksen määräysten tulkintacroavuuksissa on kuitenkin englanninkielinen teksti ratkaiseva.

Suomen tasavallan hallituksen
puolesta

Jan-Erik Eneström

Omanin sulttaanikunnan hallituksen
puolesta

Ahmed bin Abdul Nabi Makki

[TRANSLATION - TRADUCTION]

ACCORD ENTRE LE GOUVERNEMENT DE LA RÉPUBLIQUE DE FINLANDE ET LE GOUVERNEMENT DU SULTANAT D'OMAN RELATIF À LA PROMOTION ET À LA PROTECTION DES INVESTISSEMENTS

Le Gouvernement de la République de Finlande et le Gouvernement du Sultanat d'Oman (ci-après dénommés " les Parties contractantes "),

Désireux d'intensifier la coopération économique à l'avantage réciproque des deux pays, et de maintenir des conditions justes et équitables pour les investissements réalisés par les investisseurs d'une Partie contractante dans le territoire de l'autre Partie contractante,

Reconnaissant que l'encouragement et la protection de ces investissements favorisent le développement des relations économiques entre les deux Parties et stimulent les initiatives d'investissement,

Sont convenus de ce qui suit :

Article premier. Définitions

Aux fins du présent Accord :

1) Le terme "investissement " désigne les avoirs de toute nature créés ou acquis par un investisseur d'une Partie contractante dans le territoire de l'autre Partie contractante (Partie hôte), conformément à la législation et à la réglementation de la Partie hôte, et englobe notamment, mais non exclusivement :

a) Les biens meubles et immeubles ainsi que tous autres droits réels tels qu'hypothèques, gages, nantisements et baux ;

b) Les actions et autres formes de participation dans des entreprises ;

c) Les créances ou droits sur toutes sommes dues au titre de toute forme de participation ayant une valeur économique ;

d) Les droits de propriété intellectuelle et industrielle tels que brevets, droits d'auteur, concepts industriels, marques de fabrique, savoir-faire et secrets commerciaux, et clientèle ;

e) Les droits ou permis, y compris les concessions de recherche, de culture, d'extraction ou d'exploitation des ressources naturelles ;

f) Rendements

Toute modification apportée à la forme dans laquelle les biens sont investis n'affecte pas leur caractère fondamental d'investissement.

2) Le terme " rendement " désigne les montants rapportés par un investissement et notamment, quoique non exclusivement, les redevances ou autres revenus courants.

3) Le terme " investisseur " désigne :

a) Toute personne physique possédant la nationalité de l'une ou l'autre des Parties contractantes, conformément à sa législation et à sa réglementation ; et

b) Toute personne morale ayant son siège dans le territoire de l'une ou de l'autre des Parties contractantes, ou dans un tiers pays, et dans laquelle un investisseur de l'une ou l'autre des Parties contractantes possède un intérêt prédominant.

4) Le terme " territoire " désigne la zone terrestre et maritime, y compris le fond marin et le sous- sol, sur laquelle la Partie contractante exerce, conformément au droit international, des droits souverains ou une juridiction.

Article 2. Promotion et protection des investissements

1) La Partie hôte encourage les investissements de l'autre Partie contractante et accepte ces investissements conformément à sa législation et à sa réglementation.

2) La Partie hôte veille à tout moment à assurer un traitement juste et équitable à l'égard des investissements émanant de l'autre Partie contractante, et évite de compromettre la gestion, l'entretien, l'utilisation, la jouissance ou l'aliénation desdits par des mesures déraisonnables ou discriminatoires.

Article 3. Dispositions applicables à la nation la plus favorisée

1) Chacune des Parties contractantes accorde aux investissements effectués sur son territoire par des investisseurs de l'autre Partie contractante, un traitement non moins favorable que celui qu'elle accorde aux investissements des investisseurs de tout État tiers.

2) Chacune des Parties contractantes accorde, sur son territoire, aux investisseurs de l'autre Partie contractante, s'agissant de la gestion, de l'entretien, de l'exploitation, de la jouissance ou de l'aliénation de leurs investissements ainsi que de toutes autres activités connexes un traitement non moins favorable que celui qu'elle accorde aux investisseurs de tout État tiers.

3) Le traitement susvisé ne s'applique pas à un quelconque avantage accordé aux investisseurs d'un État tiers par l'une ou l'autre des Parties contractantes, résultant de l'appartenance de ladite Partie contractante à une union douanière, à un marché commun ou à une zone de libre échange, ou de son adhésion à un accord économique régional ou à tout accord ou arrangement international concernant en totalité ou essentiellement la fiscalité, ou destiné à faciliter le commerce transfrontière.

Article 4. Expropriation

1) Les investissements des investisseurs de l'une ou de l'autre des Parties contractantes ne pourront faire l'objet de mesures de nationalisation, d'expropriation ou de mesures ayant un effet équivalent à une nationalisation ou à une expropriation (ci-après dénommées "expropriation ") dans le territoire de l'autre Partie contractante, excepté pour des raisons d'intérêt public. L'expropriation aura lieu avec les garanties d'une procédure régulière conforme à la législation, sans discrimination, et sera sanctionnée par des dispositions assurant le paiement d'une indemnisation rapide, adéquate et effective. Ladite indemnisation

devra correspondre à la valeur marchande équitable qu'avait l'investissement exproprié immédiatement avant l'expropriation ou avant que la mesure d'expropriation n'ait été rendue publique et dans des conditions telles qu'elle n'influera pas sur la valeur de l'investissement.

2) La valeur marchande équitable sera calculée dans une devise librement convertible, au taux de change du marché en vigueur au moment visé au paragraphe 1) du présent Article. L'indemnisation comprendra par ailleurs des intérêts au Taux interbancaire moyen des eurodollars à Londres (Libor), calculés de la date de l'expropriation à la date du paiement.

Article 5. Indemnisation au titre des pertes

1) Tout investisseur d'une Partie contractante, dont les investissements subissent des pertes sur le territoire de la Partie hôte du fait d'une guerre, d'un conflit armé, de troubles civils, d'un état d'urgence nationale, d'une révolte, d'une émeute ou d'un événement analogue, se voit accorder par la Partie hôte, en matière de restitution, d'indemnisation, de réparation, de compensation ou autre mode de règlement, le traitement le plus favorable que ladite Partie hôte accorde à ses propres investisseurs ou aux investisseurs de tout État tiers.

2) Tout investisseur d'une Partie contractante, dont les investissements dans l'un des cas visés au paragraphe 1) du présent Article subissent des pertes résultant de la réquisition ou de la destruction de son investissement ou d'une partie de celui-ci, par les forces ou les autorités de la Partie hôte, se voit accorder promptement leur restitution, dans des conditions adéquates et effectives.

Article 6. Transfert des paiements

1) La Partie hôte autorise, s'agissant des investissements effectués en vertu du présent Accord, le transfert sans restriction des paiements liés aux dits investissements vers son territoire ou hors de celui-ci. La liberté de transfert s'applique entres autres au capital de départ ou au produit de la liquidation de l'investissement, aux bénéfices, aux paiements consécutifs à un accord de prêt, aux revenus non dépensés du personnel embauché à l'étranger, aux paiements résultant du règlement d'un différend ainsi qu'à l'indemnisation visée aux Articles 4 et 5 du présent Accord.

2) Les transferts visés au paragraphe 1) du présent Article sont effectués sans retard, et en une devise librement convertible, au taux de change du marché à la date du transfert pour les opérations au comptant dans la devise à transférer.

Article 7. Subrogation

Si la Partie contractante ou l'organisme par elle désigné effectue un paiement en vertu d'une indemnité ou d'une garantie qu'elle a accordé eu égard à un investissement dans le territoire de l'autre Partie contractante, la Partie hôte reconnaît le transfert à la première citée des Parties contractantes de tous les droits et créances résultant dudit investissement, et reconnaît que la Partie contractante ou l'organisme par elle désigné est en droit d'exercer ces droits et de faire valoir ces créances par subrogation, et ce dans la même mesure que l'investisseur initial.

Article 8. Règlement des différends en matière d'investissements

1) Tout différend concernant un investissement, entre une Partie contractante et un investisseur de l'autre Partie contractante, est réglé à l'amiable dans la mesure du possible.

2) Si un tel différend n'a pu être ainsi réglé dans un délai de six mois à compter de la date à laquelle un règlement à l'amiable a été sollicité, l'investisseur est en droit de soumettre le différend à un règlement final conformément aux règles instaurées par la Convention pour le règlement des différends relatifs aux investissements entre États et ressortissants d'autres États, ouverte à la signature à Washington le 18 mars 1965.

3) Si les règles visées au paragraphe 2) du présent Article ne sont pas applicables, le différend peut être soumis à un tribunal arbitral spécifiquement constitué pour chacune des affaires aux termes du Règlement d'arbitrage de la Convention des Nations Unies pour le droit commercial international (UNCITRAL).

4) Aux fins du présent Article, toute personne morale constituée conformément à la législation de l'une des Parties contractantes et dont, avant qu'un différend ne se fasse jour, la majorité des actions appartient à des investisseurs de l'autre Partie contractante est traitée, conformément à l'alinéa b) du paragraphe 2) de l'article 25 de ladite Convention de Washington, comme une personne morale de l'autre Partie contractante.

5) Le règlement découlant des dispositions du présent Article est définitif, et est exécuté conformément au droit national.

Article 9. Règlement des différends entre Parties contractantes.

1) Les différends entre les Parties contractantes, relatifs à l'interprétation ou à l'application du présent Accord sont, dans la mesure du possible, réglés par voie de négociation.

2) Si un tel différend n'a pas été réglé dans ces conditions dans un délai de six mois à compter de la date à laquelle les négociations ont été demandées, il est, à la demande de l'une ou de l'autre des Parties contractantes, soumis à un tribunal arbitral.

3) Ce tribunal est composé de trois arbitres. Dans un délai de deux mois à compter de la date à laquelle l'une ou l'autre des Parties contractantes reçoit l'avis écrit de demande d'arbitrage émanant de l'autre Partie contractante, chaque Partie contractante désigne un arbitre. Dans les deux mois suivants, ces deux arbitres en choisissent un troisième, ressortissant d'un État tiers entretenant des relations diplomatiques avec les deux Parties contractantes. Le troisième arbitre est nommé par les deux Parties contractantes à la présidence du tribunal arbitral.

4) Si le tribunal arbitral n'a pas été constitué dans un délai de quatre mois à compter de la date de la réception de la demande écrite d'arbitrage, l'une ou l'autre des Parties contractantes peut, en l'absence de tout autre accord, inviter le président de la Cour Internationale de Justice à procéder aux nominations nécessaires. Si ledit président est un ressortissant de l'une ou de l'autre des Parties contractantes ou qu'il est empêché, pour quelque autre raison que ce soit, de remplir ladite fonction, c'est le membre de la Cour Internationale de Justice occupant le rang suivant le plus élevé dans la hiérarchie, tout en n'étant pas un ressortissant de l'une ou de l'autre des Parties contractantes, qui est invité à procéder aux nominations nécessaires.

5) Le tribunal arbitral fixe son propre règlement intérieur et prend ses décisions à la majorité des voix. Chaque Partie contractante prend à sa charge les frais du membre qu'elle a nommé de même que les coûts de sa représentation auprès du tribunal ; les frais engagés au titre du président et les autres frais sont répartis à parts égales entre les Parties contractantes. Toutefois, le tribunal a la faculté de stipuler, dans sa décision, qu'une part plus importante des dépenses incombe à l'une des deux Parties contractantes. Les décisions et les sentences prononcées par le tribunal arbitral sont définitives et lient les deux Parties contractantes.

Article 10. Application de l'accord

1) Le présent Accord ne restreint en aucune manière les droits et avantages dont un investisseur de l'autre Partie contractante jouit en sus des dispositions du présent Accord, en vertu du droit national ou international sur le territoire de la Partie hôte.

2) Le présent Accord s'applique à tous les investissements, qu'ils aient été effectués avant ou après son entrée en vigueur, tout en ne s'appliquant cependant pas à un quelconque différend relatif à un investissement, qui serait survenu ou à toute revendication de ce type qui aurait été réglée avant son entrée en vigueur.

Article 11. Clauses finales

1) Le présent Accord entrera en vigueur le 30^e jour suivant la date à laquelle les Gouvernements des Parties contractantes se seront informés l'un l'autre que les formalités juridiques et constitutionnelles requises pour son entrée en vigueur ont été accomplies.

2) Le présent Accord restera en vigueur pendant 10 ans, et le demeurera ultérieurement pendant des périodes de même durée à moins que l'une ou l'autre des Parties contractantes ne notifie l'autre par écrit sa décision d'y mettre fin, ceci au moins 12 mois avant son expiration.

3) En ce qui concerne les investissements effectués avant la date à laquelle la dénonciation du présent Accord prendra effet, les dispositions des articles 1 à 10 continueront de s'appliquer pendant une période supplémentaire de 20 ans à compter de cette date.

En foi de quoi, les soussignés, dûment autorisés à cet effet, ont signé le présent Accord.

Fait à Muscat, le 27 septembre 1997, en deux originaux, dans les langues finnoise, arabe et anglaise, les trois textes faisant également foi. En cas de divergence d'interprétation des dispositions du présent Accord, le texte anglais prévaudra.

Pour le Gouvernement de la République de Finlande:

JAN-ERIK ENESTAM

Pour le Gouvernement du Sultanat d'Oman:

AHMED BIN ABDUL NABI MAKKI